

Domestic Violence Against Women and its Relationship to National Security: A Field Study on a Sample of Families in the City of Tripoli

Dr. Wedad Mohammed Mohammed Al-Maadani
Department of Scientific and Cultural Relations, The Libyan Authority for Scientific
Research, Tripoli, Libya

*Corresponding Wadadmohammed97@gmail.com

العنف الأسري ضد المرأة وعلاقته بالأمن القومي: دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة طرابلس

د. وداد محمد محمد المعداني
إدارة العلاقات العلمية والثقافية، الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

Received: 10-03-2026; Accepted: 15-04-2026; Published: 05-05-2026

Abstract:

This study investigates the relationship between domestic violence against women and its implications for national security within the Libyan context. The research addresses the escalating phenomenon of violence and its role in destabilizing social structures and individual security. Adopting a descriptive analytical approach, the study was conducted on a random sample of 90 individuals from various families in the city of Tripoli. Findings indicate that domestic violence is a multifaceted phenomenon, manifesting in physical, psychological, verbal, and economic forms. The results emphasize that social upbringing, economic pressures, and cultural norms are primary drivers of this behavior. Furthermore, the study concludes that violence against women acts as a significant barrier to comprehensive social development and directly threatens national security by fostering internal instability and eroding the foundational values of the family unit. The research recommends empowering women politically and socially, revising cultural values that diminish their status, and integrating women into security sectors to enhance peace and stability. Ultimately, achieving national security is intrinsically linked to creating a violence-free environment that ensures the safety and dignity of all family members.

Keywords: Domestic Violence, Women, National Security, Social Stability, Tripoli, Libya.

المخلص

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين العنف الأسري ضد المرأة وتداعياته على الأمن القومي ضمن السياق الليبي. تتناول الورقة ظاهرة العنف المتصاعدة ودورها في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والأمن الفردي. ومن خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، أجريت الدراسة على عينة عشوائية بلغت 90 مفردة من أسر مختلفة بمدينة طرابلس. وتشير النتائج إلى أن العنف الأسري ظاهرة متعددة الأوجه، تتجسد في أشكال جسدية ونفسية ولفظية واقتصادية. وأكدت النتائج أن التنشئة الاجتماعية والضغوط الاقتصادية والمعايير الثقافية تعد من الدوافع الرئيسية لهذا السلوك. علاوة على ذلك، خلصت الدراسة إلى أن العنف ضد المرأة يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية الاجتماعية الشاملة ويهدد الأمن القومي بشكل مباشر من خلال تعزيز عدم الاستقرار الداخلي وتقويض القيم الأساسية للأسرة. توصي الدراسة بتمكين المرأة سياسياً واجتماعياً، وتغيير القيم الثقافية التي تحط من مكانتها، وإشراك المرأة في القطاعات الأمنية لتعزيز السلم والاستقرار. وفي

الختام، فإن تحقيق الأمن القومي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإيجاد بيئة خالية من العنف تضمن سلامة وكرامة جميع أفراد الأسرة.

الكلمات المفتاحية: العنف الأسري، المرأة، الأمن القومي، الاستقرار الاجتماعي، طرابلس، ليبيا.

مقدمة:

يعد العنف أحد حقائق العصر حيث يجتاح العالم موجه من العنف تهدد أمنه، وتزعزع استقراره وتجعل المجتمعات تعيش في قلق وحيره إزاء الظاهرة التي بلغت أشدها في القرن العشرين الذي عرف أقوى الحروب تدميراً وأكثر أشكال العنف تنوعاً والذي شهد أكبر قدر من التطور العلمي والتكنولوجي الذي استخدم في مجال العنف ليجعله أشد ضراوة وأكثر خطورة على الإنسان وفي أي مكان، وما هو معروف أن العنف ضد المرأة يؤثر سلباً على علاقة الأفراد مع بعضهم البعض في الحاضر والمستقبل سواء على المستوى الشخصي أو الأسري أو الاجتماعي، ويؤثر سلباً أيضاً في أمن العلاقات بين المجتمعات والأمم عالمياً.

أن العنف في حقيقته علاقة بين طرفين أحدهما الفاعل والآخر مفعول به وغالباً ما تكون المرأة في موقع المفعول به أي هي الطرف الذي يقع عليه الإيذاء بأنواعه وأن كان ذلك لا ينفى أن الرجل قد يكون في بعض الأحيان هو الضحية أو المعتدى عليه في علاقة العنف وبما أن بعض الممارسات الأخرى التي تحرص المرأة على أخفاها لكونها ممارسات تهدد هويتها وتجرح كرامتها وتشعرها بالمهانة كتعرضها للاغتصاب أو التحرش الجنسي من أفراد يحرصون بدورهم على إخفاء تلك الممارسات التي تندرج في إطار العنف المؤسسي والمجتمعي

ونظراً لاتساع جوانب العنف وأسبابه وابعاده اخذ علماء الاجتماع في تقسيم الموضوع وتصنيفه على العنف ضد المرأة، والعنف المدرسي، والعنف الإعلامي، والعنف الحكومي... الخ، وأن موضوع العنف ضد المرأة لم يأتي صدفة وإنما هو موضوع اجتماعي تربوي يدخل في مجال التخصص ويعود للأسباب موضوعية، أنتشار العنف في المجتمع بشكل عام وفي الأوساط الأسرة والتزايد المخيف الذي يعرفه يوماً بعد يوم، وتعرض النساء للعنف أو التهديد بالعنف وعدم قدرتهن على الرد والمجابهة في ظل غياب القوانين التي تحميهن للخروج من المنزل والتصريح به، وانتشار الدراسات حول العنف ضد المرأة والعنف الأسري بشكل عام، التي بينت أن النظام الاجتماعي والثقافي والوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي كلها عوامل فسرت هذه الظاهرة أن واحده من هذه الدراسات لم تضع موضوع السؤال علاقة العنف ضد المرأة وأثارها على الامن القومي الليبي.

مشكلة الدراسة:

أصبحت العنف أكثر شيوعاً وانتشاراً في مختلف المجتمعات خلال العقد الأخيرين، على نحو بات يهدد الأمن الفردي والمجتمعي على حد سواء، وبما أعاق أسس الاستقرار ومرتكزات الأمان اللازم لصيرورة الحياة واستمرارية المجتمع وأدائها لمهامها ووظائفها الأساسية المنوطة بها ونظر للتداعيات السلبية لانتشار العنف ضد المرأة على مختلف المستويات بادرت المجتمعات ومنظمات الدولية المتخصصة إلى وضع هذه الظاهرة تحت المجهر الدراسة والاستقصاء؛ من أجل الوقوف على مسبباتها واستكشاف أبعادها وصولاً إلى التشخيص السليم ومن ثم تقديم الحلول الناجحة في التصدي الفعال لها.

لم يكن المجتمع الليبي استثنائي في هذا المضمار سواء من حيث تفتش ظاهرة العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة أو من جهة الوعي المتزايد بخطورتها وضرورة إيجاد السبل الكفيلة بالحد من العنف، ومعاقبة من يقوم بها، وردع الآخرين عن انتهاج السلوك العنيف المجتمع الليبي وأن أي مجتمع أو جماعة أسرية يسودها العنف تصبح عرضة للتصدع والانحلال والانحراف حيث انعدام القيم والأعراف، وصراع الميول وتباين الاتجاهات فمجتمع العنف بعيد دائماً عن التكافل والتراحم والتعاون، لأنه لا يوفر للأفراد أهم مقومات الحياة الاجتماعية الكريمة الامنة التي تكمن في اشباع جوعهم وتأمين خوفهم وتلبية أهم احتياجاتهم، فالعنف ضد المرأة مشكلة لها العديد من الآثار على الفرد والمجتمع بأكمله.

انطلاقاً من ذلك جاءت هذه الدراسة الميدانية التي ترصد أسباب العنف ضد المرأة في ضوء آراء وجهات نظر مختلفة، وهي الأسباب التي تتنوع ما بين اجتماعية ونفسية ودينية وتختتم الدراسة بمجموعة من المقترحات الهادفة الى الحد من تقشى هذه الظاهرة في المجتمع الليبي مستقبلاً.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على العلاقة الارتباطية بين العنف ضد المرأة وبعض المتغيرات الاجتماعية في انخفاض المستوى التعليمي والبطالة والامية وغيرها في تدعيم صور العنف ضد المرأة.
- 2- التعرف على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الدافعة للعنف ضد المرأة.
- 3- التعرف على أساليب التنشئة الاجتماعية للذكور وبين سلوك العنف ضد المرأة.
- 4- معرفة الاستراتيجيات الكفيلة المتبعة في الحد من العنف الموجه نحو المرأة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية ظاهرة العنف الأسرى ضد المرأة وحمائتهم من خطر ارتكاب الجرائم والانخراط مع رفاق السوء، وتوعية الاسرة لمخاطر العنف الذي يمكن أن يصدر نتيجة العنف الاسرى، وكيفية التخلص منه أعداد أسر خالية من العيوب ومشاكل وسوء التربية التي عانى منها الكثير وذلك بالتنشئة الأسرية السليمة واختيار شريك الحياة المناسب بناء على التوافق الاجتماعي.

تساؤلات الدراسة:

- 1- ماهي أشكال العنف الذي تتعرض لها المرأة بسبب النظرة التمييزية على أساس النوع؟
- 2- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى العنف ضد المرأة في الأسرة؟
- 3- التعرف على ردود أفعال المرأة ضدها من الآخرين؟
- 4- ماهي الجهود التي تتبناها مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العنف ضد المرأة؟

مصطلحات الدراسة:

1- **العنف:** بأنه استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (بدوي:1986، ص44).

ويعرف العنف ضد المرأة: على أنه أي سلوك عنيف يمارس ضدها، ويقوم على التعصب للجنس، ويؤدي إلى إلحاق الأذى بها على الجوانب الجسدية والنفسية، والجنسية، ويُعد تهديد المرأة بأي شكل من الأشكال، وحرمانها، والحد من حريتها في حياتها الخاصة أو العامة من ممارسات العنف، ويشكل العنف ضد المرأة انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحقوق الإنسان؛ فهو يمنعها من التمتع بحقوقها الكاملة.

وجدير بالذكر أنّ عواقب العنف ليس على المرأة فقط، بل تؤثر أيضاً على الأسرة والمجتمع بأكمله، وذلك لما يترتب عليه من آثار سلبية اجتماعية، واقتصادية وصحية وغيرها والعنف ضد المرأة لا يرتبط بثقافة، أو عرف، أو طبقة اجتماعية بعينها، بل هو ظاهرة عامة.

تعريف الأسرة:

هي الخلية الأولى في جسم المجتمع وهي النقطة الأولى التي يبدا منها التطور (عاطف: ص390).

وهي أول وسط طبيعي واجتماعي ينشأ فيه الفرد ويتلقى عنه المكونات الأولى لثقافته ولغته وتراثه الاجتماعي

تعريف الأمن القومي:

على الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.

عوامل تهديد ذات طبيعة اجتماعية:

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية فتتمثل في تصدير إيديولوجيات لا تتفق وقيم المجتمع ومبادئه، واستخدام الحرب النفسية عن طريق الإذاعات المضادة. ويعرف الأمن القومي: ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها، كما تتطلب الاستفادة من المناهج المختلفة وقدرًا أكبر من التكامل المنهجي (المشاط: 1993 ص121).

الدراسات السابقة:

1- مصطفى عمر التير (1997م) العنف العائلي أجريت الدراسة في مدينتي طرابلس-ليبيا وبيروت- لبنان وهدفت الدراسة إلى محاولة فهم طبيعة الظاهرة المدروسة (العنف العائلي) للتعرف على العوامل المؤدية إلى انتشارها في محاولة لوضع خطط وقائية وعلاجية للتخفيف من حده وطأة آثارها السلبية على المرأة وأتبعته الدراسة المنهج الاستكشافي: وتوصلت إلى النتائج التالية: أن معدلات العنف ترتفع بين الاسر التي تعيش في ظل ظروف معيشية صعبة حيث ترتفع معدلات التوتر وتتدخل عوامل كثيرة لتجعل ظروف المعيشة داخل الاسرة غير مريحة ومن العوامل التي تذكر أكثر من غيرها البطالة تدنى مستوى الدخل كبر حجم الاسرة وتدهور حالة السكن والافتقار للسكن وجميع الحاجات الضرورية (التير: 1997م، ص85).

2- دراسة سعاد ميلود المريمي (2015) دراسة (ملاح العنف العائلي ضد المرأة وأثاره الاجتماعية في المجتمع الليبي) "دراسة على الحالات من النساء المعنفات بمدينة طرابلس"

تهدف الدراسة إلى التعرف على خلفية العنف السائد في الاسرة والمجتمع الليبي وأثره على المرأة وتأتي أهمية الموضوع في كونها تسلط الضوء على أبعاد مشكلة العنف العائلي ضد المرأة في المجتمع الليبي ومن تساؤلات الدراسة التعرف على الآثار الاجتماعية الناتجة عن العنف ضد المرأة والعوامل الكامنة وراء العنف وذلك بتسليط الضوء على أهم العوامل لتمكين من الحلول المناسبة التي تمكننا من معالجتها. ويتبين من نتائج الدراسة أن أغلب مظاهر العنف تمثلت في المعاملة كخادمة، والسب والشتم، والاهانة، والتهديد بالطلاق، والتهديد بأخذ الأطفال، والشك في الاخلاق والضرب الخفيف والمبرح والتهديد بالقتل الخيانة الزوجية الهجر في الفراش الحرمان من التعليم الحرمان من مواصلة التعليم، وحرمان من الزيارات للأهل، والجيران، والأصدقاء، الاستيلاء على الممتلكات والمرتب الشهري حرمان من بعض الحريات الشخصية الخاصة، والاجبار على لباس معين (المريمي: 2015، ص86).

3- دراسة فهيمة كريم المشهداني (2006) تداعيات العنف الأسرى على الزوجة والأطفال (العراق): استهدفت الدراسة أسباب العنف الأسرى ضد الزوجة والأطفال التعرف على الآثار هذا العنف على الزوجة والأطفال من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات. واستندت هذه الدراسة الى منهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي لجمع المعلومات وكانت المقابلة والملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات وقد استخدمت عينة قصدية تألفت من (20) مفردة من المتزوجات من مدينة بغداد وتحليل البيانات العامة واستخدمت النسب المئوية ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها هي: أن وجود تباين بين الزوجين وأغلب المبحوثات من أرباب البيوت ولا عمل أو وظيفة لديهن وأن تسلط الزوج وأخواته كان أحد أسباب زيادة العنف ضدهن من قبل الزوج تعرض الزوجة للبطالة وعدم توفير احتياجات الاسرة لذا فأن معاناة أسر من الفقر والحرمان من كثرة متطلبات الحياة الضرورية قد يشعر الزوج بالدونية مما يؤدي لاستخدامه العنف ضد زوجته وأطفاله (المشهداني: 2006، ص26).

4- دراسة أمينة الهيل (2007): تهدف الدراسة إلى التعرف على مظاهر العنف الاسري وعوامله: أجريت الدراسة على الحالات الطلابية المحولة من المدارس إلى إدارة التربية الاجتماعية وقسم الرعاية الفردية ومتابعة الإرشاد النفسي ولديها مشكلات مدرسية وظروف صعبة وتصدع أسرى وتفكك بين العلاقات الاسرية.

وهدفت الدراسة الى التعرف على مظاهر العنف الاسري وعوامله والتواصل الى توصيات التي تسهم في التصدي لظاهرة وقد أشارت الدراسة إلى اختلاف أشكال العنف باختلاف السن والثقافة والوضع الطبقي وتحدثت عن النظريات التي اهتمت بتحليل العنف وتفسيره. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج

تتضمن وجود علاقة بين بعض أساليب المعاملة الودية مثل القسوة والتسلط والإهمال وعنف الأبناء إضافة الى التفكك والتصدع وسوء العلاقة داخل الاسرة (الهيل:2007، ص31).

التعقيب على الدراسات السابقة:

هدفت الدراسات السابقة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في معرفة انعكاسات العنف ضد المرأة، وسجلت الدراسات أثار السلبية، ولم تكن هذه النتيجة السلبية الوحيدة والمرصودة فقد أكدت دراسة التير، والمريمي، ودراسة فهيمة كريم على الاثار العنف ضد المرأة ومن خلال الاطلاع الواسع للدراسات السابقة تبينت أوجه الاتفاق والاختلاف حيث تتفق الدراسة الحالية مع دراسة التير، والمريمي، وكل الدراسات السابقة الا انه تمت الاستفادة بشكل كبير في أثراء الدراسة الحالية وسجلت كل الدراسات الاثار السلبية التي تقع على عاتق الاسر، وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والامن القومي.

أشكال العنف ضد المرأة:

لا ينحصر العنف ضد المرأة في شكل واحد، بل يتخذ عدة أشكال، منها: العنف الجسدي: يُعد من أكثر أنواع العنف وضوحاً، ويشمل ممارسة القوة الجسدية ضد المرأة، وذلك باستخدام الأيدي، أو الأرجل، أو أي أداة تلحق الأذى بجسدها، ويتخذ عدة أشكال، فقد يكون على شكل ضرب، أو صفع، أو غيرها. العنف النفسي: يرتبط العنف النفسي بالعنف الجسدي، إذ إنّ المرأة التي تتعرض للعنف الجسدي تعاني من آثار نفسية كبيرة، وقد يُمارس هذا الشكل من العنف من خلال عدة طرق، منها إضعاف ثقة المرأة بنفسها، والتقليل من قدراتها وإمكاناتها، وتهديدها، وقد يظهر أثره على المرأة عن طريق شعورها بالخوف أو الاكتئاب، أو فقدان السيطرة على الأمور من حولها، أو القلق أو انخفاض مستوى تقديرها لذاتها. **العنف اللفظي:** يعد من أكثر أشكال العنف تأثيراً على الصحة النفسية للمرأة، وهو النوع الأكثر انتشاراً في المجتمعات، وقد يكون من خلال شتم المرأة بالفاظ بذيئة، أو إخراجها أمام الآخرين، أو السخرية منها، أو الصراخ عليها. العنف الاقتصادي: يشمل محدودية وصول المرأة إلى الأموال والتحكم في مستوى حصولها المالية، وغيرها الكثير. على الرعاية الصحية، والعمل والتعليم، بالإضافة إلى عدم مشاركتها في اتخاذ القرارات.

أسباب العنف ضد المرأة:

تعود أسباب العنف ضد المرأة إلى دوافع اجتماعية، ونفسية، واقتصادية موضحة كما يأتي: **الدوافع الاجتماعية:** تتمثل في الأعراف الاجتماعية التي تستثني وتقلل من فرص المرأة في الحصول على التعليم، والعمل، بالإضافة إلى المعايير الثقافية المجتمعية التي تشمل تقبل العنف ضد المرأة كوسيلة لحل وتسوية الخلافات بين الأشخاص.

الدوافع النفسية: تشمل تعرض الشخص أثناء طفولته للإيذاء، ومشاهدته العنف بين والديه بالإضافة إلى غياب الأب عن الأسرة.

الدوافع الاقتصادية: تُعد من أهم دوافع وأسباب العنف ضد المرأة، ويعود السبب في ذلك إلى ضغوطات الحياة، والظروف الاقتصادية الصعبة، وإسراف المرأة في الاستهلاك أحياناً.

آثار العنف ضد المرأة

أبرز الآثار المترتبة على المرأة والأسرة والمجتمع نتيجة ممارسة العنف ضد المرأة: الآثار الصحية والنفسية يمكن أن ينجم عن العنف ضد المرأة العديد من الإصابات، بالإضافة إلى الصداع، وآلام في الظهر والبطن، واضطرابات في الألياف العضلية والجهاز الهضمي ومحدودية الحركة واعتلال الصحة بشكل عام، ويمكن أن تشمل الآثار النفسية للعنف ضد المرأة الإصابة بالاكتئاب والشعور بالإجهاد، ومشاكل في النوم، واضطرابات في الأكل، كما يمكن أن يقود المرأة أحياناً إلى محاولات الانتحار (الحسن:2008، ص160).

الآثار الاجتماعية والاقتصادية: يُشكل العنف ضد المرأة عائقاً أمام مشاركتها في الأنشطة المنتظمة، فقد تعاني النساء نتيجة العنف من العزلة، وعدم القدرة على العمل، وبالتالي فقدان الأجر، كما يمكن أن ينتج عن العنف عدم تمكن المرأة من الاعتناء بنفسها وأطفالها بالشكل الصحيح.

الوقاية من العنف ضد المرأة

يجب تعزيز جانب التصدي للعنف الممارس ضد المرأة، إذ تبدأ الوقاية منه عبر المناهج الدراسية التي يجب أن تضم برامج للتعريف بالعنف والاستجابة له بالإضافة إلى اتباع عدّة وسائل، منها؛ الخطط الاقتصادية التي تُمكن المرأة من تعزيز دورها في المجتمع، والاستراتيجيات التي تعزز المساواة بين الرجل والمرأة ومهارات التواصل فيما بينهم، بالإضافة إلى البرامج التي توضح ضرورة قيام العلاقة بين الأزواج وداخل المجتمعات على مبادئ الاحترام، كما يجب أيضاً التصدي للعنف ضد المرأة من خلال تصويب القواعد الثقافية الخاصة بنوع الجنس، وتنمية استجابة القطاع الصحي لحالات العنف، ونشر الوعي حول هذا الموضوع.

حملات وقف العنف ضد المرأة

أطلقت عدد من المنظمات العالمية مبادرات عديدة لوقف العنف ضد المرأة، فقد خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 من شهر نوفمبر من كل عام يوماً دولياً للقضاء على هذا العنف، وسعت من خلال ذلك إلى رفع مستوى الوعي العالمي حول هذه القضية، كما دعت جميع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية إلى تنظيم فعاليات خاصة بهذا اليوم لتعزيز مفهوم القضاء على العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم.

تتخذ منظمة الصحة العالمية عدة خطوات في طريق وقف العنف ضد المرأة، ومن أبرزها التعاون مع الوكالات والمنظمات الدولية لإجراء بحوث شاملة لمعرفة المشكلة، وطبيعة العنف الممارس ضد المرأة في الدول المختلفة، وتقدير معدلاته، وتحديد التدخلات اللازمة لمعالجته، ووضع الإرشادات للوقاية منه، بالإضافة إلى تعزيز استجابة القطاع الصحي له، وتطبيق الأدوات والمبادئ العالمية للقضاء عليه، والتأكيد على ضرورة حصول المرأة على كافة حقوقها، أما قانون العنف الدولي ضد المرأة مرتكبيه، وحماية الضحايا، إذ إنه يشتمل على أحكام تختص بمنع ممارسة العنف ضد المرأة في جميع الظروف، وقد طور القانون من خلال التعاون بين عدة جهات مختصة فيما بعد (منتصر: 2003، ص19)

إحصائيات حول العنف ضد المرأة

تبدل الوكالات والمنظمات العالمية جهوداً كبيرة للتوصل إلى أرقام دقيقة حول ظاهرة العنف ضد المرأة، وفيما يأتي أبرز الإحصائيات التي توصلت إليها كل من منظمة الصحة العالمية، وكلية الطب وطب المناطق المدارية في لندن، ومجلس البحوث الطبية في جنوب أفريقيا

1. تعرضت أكثر من (35%) من نساء العالم للعنف الجسدي أو الجنسي على يد الشريك أو غيره من الأشخاص.

2. تعرّضت نحو (30%) من نساء العالم للعنف الجسدي على يد شريكهم في العلاقة، تعرّضت (7%) من نساء العالم للاعتداء الجنسي من قِبَل شخص لا تربطهم به علاقة تصل احتمالية ولادة النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي لأطفال ذوي وزن ناقص إلى 16%، كما تصل احتمالية إصابتهن بالاكْتئاب إلى الضعف

3. وفكرة القومية قديمة قدم الاجتماع البشري. وقد عبّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية. وعناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة، والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة، أما قضية تأسيس القومية أو بالأحرى بناء الدولة القومية فهي القضية محل الاختلاف، فهناك آرايان حول علاقة القومية بالدولة، الأول يرى أن الدولة تجسيد لمعنى القومية. والرأي الثاني يفصل بين القومية والدولة القومية ويرجع ذلك الخلاف إلى أن القومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية السابقة. ومن الطبيعي أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح وعاء له، إلا أن ذلك لم يحدث دائماً بالضرورة في كل القوميات، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة بجانب أخرى في دولة واحدة، وهناك قومية بلا دولة. فالقومية تنتمي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس. وتتميز عملية تكوين الهوية أو الانتماء إلى مستويين: ذاتي وموضوعي. ويشير المستوى الذاتي إلى اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة. ويشير المستوى الموضوعي إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة، وعندئذ تنشأ الدولة القومية، تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسد في وعاء سياسي هو الدولة (المشاط: 1993: ص141).

خصائص مفهوم الأمن القومي:

إن هناك عدة خصائص تميز مفهوم الأمن القومي تتمثل في:

1- الأمن القومي هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية ودولية:

تتعلق العوامل الداخلية بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة بقوى خارجية وبشرط أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الحقيقية للشعب، وأن تسمح المؤسسات السياسية بتوفير قنوات المشاركة. والعوامل الإقليمية هي الخاصة بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة لها في الإقليم أو المنطقة الجغرافية. والعوامل الدولية بمعنى أبعاد علاقات الدولة في المحيط الدولي وطبيعة تحالفاتها الدولية وطبيعة علاقاتها بالقوى العظمى.

ولذلك يفضل الباحث أن يستمر إدخال الصراعات المسلحة والعنف في نطاق دراسات الأمن القومي مع عدم قصر تلك الدراسات على البعد العسكري، وإنما يجب أن يتم توسيع مفهوم الأمن القومي حتى يشمل الأبعاد المختلفة (الخارجية والداخلية، العسكرية وغير العسكرية) لمفهوم الأمن، مع عدم المبالغة في توسيع مفهوم الأمن القومي إلى ما لا نهاية، وإنما يجب أن يتم ذلك التوسيع وفق منطق تحليلي يقبل التعديل والتطوير حسب الظروف المجتمعية محل البحث، مما يتفق مع نسبية مفهوم الأمن وأبعاده، ويؤكد التطور العصري والمنهجي في الدراسة، ويمكن من استيعاب المتغيرات الجديدة في ظاهرة الأمن القومي (أبوفا: 2000، ص90).

ازدياد حدة العنف Violence

العنف هو المحدد الرئيس لحدة الأزمة. وقد شغلت هذه المسألة جانباً لا بأس به من أدبيات الأزمة الدولية، وإن حدة العنف قد زادت بصورة ملحوظة في الأزمات الدولية منذ حرب الخليج الثانية مع قلة عدد الأزمات التي تحولت إلى حروب. وهناك عدة أمثلة على ذلك، من بينها حرب الصومال، وحصار العراق ويوغسلافيا وضربهما في التسعينيات من القرن العشرين، والحرب التي خاضها التحالف الأنجلو أمريكي على أفغانستان والعراق في العامين (2001، 2003) على التوالي (عبادة: 2008، ص29) تختلف إدارة الأزمة الدولية حسب عدة أبعاد، من بينها نظام القطبية السائد، والموقع الجغرافي ونوع النظام السياسي ونوع الصراع (ممتد أو غير ممتد)، ولكن أهم هذه الأبعاد على الإطلاق هو حدة العنف المستخدم وكثافته عند تصعيد الأزمة إلى حرب. وقد ركزت أدبيات إدارة الأزمة المعاصرة على ثلاث مراحل "تخص صانع القرار" هي على التوالي: العنف في بداية الأزمة، التيقن من مصدر العنف. وبما أن المصدر هو المحور الأساسي في إدارة الأزمة، فقد تركزت حوله معظم الدراسات كمصدر لهذا العنف.

المنهجية المتبعة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وهو المنهج يركز على دراسة الظاهرة كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى وذلك للوقوف على طبيعة العنف عمه والعنف ضد المرأة خاصة وتحليل واقعه وأسبابه والعوامل المؤدية إليه ومن ثم التواصل لمقترحات إجرائية لمواجهة تلك الظاهرة.

التعريف بمجتمع الدراسة:

بما أن موضوع الدراسة يتعلق بالمرأة والعنف الموجه ضده داخل الأسرة، ونظر لاختلاف الأشكال الاسرية في المجتمع الليبي من حيث التصنيف وشكلها فقد تمثل مجتمع الدراسة كما يلي: -

جدول (1) يوضح تصنيف الاسرة

النسبة	التكرار	تصنيف الأسرة
17%	15	محافظة جدا
22%	20	محافظة
44%	40	معتدلة
11%	10	منفتحة

لا إجابة	5	6%
المجموع	90	100%

جدول (2) يوضح شكل الاسرة

شكل الأسرة	التكرار	النسبة
أسرة	50	56%
أسرة الممتدة	40	44%
لا إجابة		
المجموع	90	100%

العينة وأسلوب اختيارها: -

لإتمام هذه الدراسة يجب الاعتماد على الطريقة المعاينة والتي يقصد بها اختبار مجموعة من مجتمع الدراسة، وهؤلاء الأشخاص يكونون العينة التي تهتم بفحصها ودراستها ونظر لحساسية الموضوع وصعوبة تكوين العينة اعتمدت الدراسة على نوع من العينة الاحتمالية الا وهي العينة العشوائية البسيطة والتي تعرف كمايلي: العينة العشوائية البسيطة هي تلك التي تنتج فرضا متساوية أمام جميع وحدات الظاهرة المدروسة.

حجم العينة:

نظر لكبر مجتمع الدراسة تمت اختيار من الاسر التي تقطن مدينة طرابلس لهذا فقد اعتمدت في هذه الدراسة على اختيار عينة عشوائية تمثل كل الاسر لذا فقد بلغ حجم العينة (90) مفردة أما السبب في تحديد فهو يرجع لطبيعة الموضوع التي فرضته أضافة للحصول على أجوبه ملموسه واقعية. لما كان الموضوع الدراسة يتعلق بالعنف ضد المرأة الموجه ضدها داخل الاسرة فقد اشتملت العينة على (90) مفردة تمثل بمختلف المستويات التعليمية والاجتماعية، فئات العمر، ومن أجل توضيح الرؤية أكثر سوف نعرض من واقع هذه العينات المدروسة لاهم الخصائص العينة على النحو التالي: 1- العمر- 2- النوع 3- المستوى التعليمي 4-المكانة في الاسرة 5-الحالة الاجتماعية، والوظيفة ومحل الإقامة.

جدول (3) توزيع المبحوثين حسب الفئات العمرية

العمر	التكرار	النسبة
25-20	41	46.5%
30-25	22	24.4%
35-30	11	12%
40-35	9	10%
45-40	3	3%
45 فما فوق	4	4%
المجموع	90	100%

جدول (4) توزيع المبحوثين حسب الجنس

النوع	التكرار	النسبة
ذكور	40	44%
إناث	50	56%
المجموع	90	100%

من الجدول السابق نجد أن نسبة الإناث التي تقدر بـ (56%) في حين أن نسبة الذكور (44%) بهذا يتضح أن العينة قد وزعت عن الصورة شبه متساوية بين الإناث والذكور وذلك لمعرفة نوعية العنف الاجتماعي الذي يتعرض له كل من الذكور والإناث والعدد المتوقع من كل نوع على عدة نواحي الاجتماعية والمادية وما يتوقع من حقوق وواجبات لكل منهما وبالتالي كافة المكونات النفسية والاجتماعية التي تهتدي لسلوك معين .

جدول (5) توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

النسبة	التكرار	الحالة الاجتماعية
44.4%	40	متزوج
52.2%	47	أعزب
1.1%	1	أرمل
2.2%	2	مطلق
100%	90	المجموع

يوضح الجدول الحالة الاجتماعية للمبحوثين حيث نجد ان معظمهم عازبين حيث قدرت نسبتهم (47%) تليها نسبة المتزوجين أما المطلقين فقد قدرت نسبتهم بـ (40%) وفي الأخير ند نسبة الأرمال (بـ 1%- 2%) بهذا نستنتج أن معظم المبحوثين هم من غير متزوجين حيث نتناول هنا معرفة العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين وعلى اختلاف وجهتهم ويبين مدى ممارستهم او تعرضه للعنف .

نتائج الدراسة:

نستنتج من الدراسة أن العوامل التي تؤدي الى العنف الاسرى ضد المرأة أهمها التنشئة الاجتماعية لأنها تكسب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه بالإضافة الى أن الامن القومي يبدأ من الفرد اذ كان أمنا فيصبح المجتمع مسقرا امنا، وعليه وقعت ليبييا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصادقت عليها في سنة (1989م)، وفي سنة (2004م) وقعت البروتوكول الاختياري الأول الذي يسمح للجنة الدولية تتلقى شكاوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان من أفراد والجماعات (المشاط: 1993، ص131).

غزه نموذجاً: ذكرت أحد المعنفات أن استخدام السلاح واسع النطاق من المسائل التي أدت الى العنف بوصفها تحديات حاسمة كالاختفاء القسري ونقص أفراد الأمن المؤهلين واستخدام السجون غير القانونية وأعربوا عن قلقهم إزاء شلل النظام القضائي ودعوا الى إعادة فتح المحاكم واشتكوا من التهميش المنهجي في القطاع العام وزيادة الفساد كما أثاروا مخاوف بشأن التهديدات بالاغتيالات بما في ذلك ضد المدافعين عن حقوق المرأة والقيود المفروضة على حرية التعبير وحدود دعم النساء وأسر الشهداء والجرحى كأولوية وبشأن ظروف السكن الصعبة كاحتفاظ المساكن التي تفنقر الى الخصوصة ونقص الغذاء وصعوبة تسجيل الأطفال في المدارس ومشاكل في الحصول على وثائق الهوية كما اتهمن الوكالات الإنسانية بالفساد والتوزيع غير العادل وسجلت اسماءنا للحصول على المعونة الغذائية ولكننا لم نستسلم شيئاً حتى قلنا اما نحن فلسنا أحياء ولا أموات (أبو الوفا: 2000، ص55).

نستنتج من الدراسة الحالية أن للعنف أثر كبير في تغيير مفهوم المجتمع والأمن القومي فقد بدء يتسلل عبر الحدود أفكار وما تحمل من تطرف اتجاه المجتمع والأشخاص ومنهم المرأة عانت الكثير من المشاكل العنف والتهديدات التي طالت المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الامر الذي يهدد الامن القومي متعددة الابعاد التي ترتبط بالعلوم الاجتماعية والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها كما تتطلب الاستفادة من المناهج المختلفة وقدرنا أكبر من التكامل المنهجي، ان ازدياد معدل وتساعد حدة العنف المباشر والذي قد تتطور إلى حروب، وتزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي، والذي يمكن أن تتحول الى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار والامن في المجتمعات فلا تزال تلك المجتمعات تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك عملية التوزيع مما لاشك فيه ان المرأة في كل مكان وزمان وتقوم بدور مهم في المجتمع

فهي تشارك في عمليات التنمية جنباً الى جنب مع الرجل كما تقع على عاتقها مسئولية تربية الأجيال القادمة وأعداد جيل المستقبل لتحمل المسئولية فهي الزوجة التي تدير المنزل وتوجه اقتصادياته وهي الام والاخت والابنة والزوجة وبالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به المرأة، وعند جمع البيانات يتسألن عن وجود استخدام واسع للعنف ضدهن في كل مكان تقريباً حتى في أماكن العمل والمستشفيات كان انتشار العنف أولوية السلام والامن القومي الوحيدة ومن ثم صار الاهتمام بالامن القومي في موجات ارتبطت بتزايد العنف ضد المرأة على المستويين المحلي والدولي، وينبغي أن يعمل جميع الليبيين، ويهتموا بموضوع العنف ضد المرأة اذ كانوا يريدون السلام حقا ان المجتمع الخالي من العنف مجتمع صحي للنساء والأطفال والرجال وكاستراتيجية لمواجهة هذه الأولوية المعنفة. كما أن الدماغ المرأة في القطاع الأمني خطوة ضرورية لتحسين الامن القومي في المجتمع الليبي ضرورة إشراك النساء في وضع وتنفيذ برامج العنف لإنهاء العنف في المجتمع ويحل السلام والامن الذي تم تحديده كالامن الغذائي والإسكان وحماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي أن بعض الاستراتيجيات التي يتم من خلالها مواجهة العنف ضد المرأة من خلال تبنى خطة استراتيجية ارشادية متكاملة تهدف الى حماية المرأة والعمل على توفير كل الضروريات لها. يؤثر العنف ضد المرأة على المجتمع في أعاقته للتنمية الاجتماعية الشاملة ويهدده استقراره والامن القومي للمجتمع.

أن العنف ظاهرة لا محل ولا وطن معين لها بل هي ظاهرة عالمية وبالتالي ليس من السهل وضع تصور وحلول جذرية محلية وطنية لمواجهة تلك الظاهرة لأنه الانتظار طويلاً يؤدي الى تعارض المصالح والاهداف بين المجتمعات وهذا ما تبحث فيه منظمة اليونسكو عالمياً منذ سنوات عدة للوصول الى حلول وسطى ترضى المجتمعات المتضرر، الا انه بات من الضروري على المؤسسات التربوية لذي كل مجتمع العمل بوعي إزاء تلك الظاهرة من أجل سلامة، والامن القومي للمجتمع الليبي.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة منح المرأة حقوقها السياسية الكاملة في الترشيح والانتخابات وتبوء المراكز الإدارية والقيادية العليا في المجتمع.
2. ينبغي ان تكون المرأة قائده في مجتمعها وقادرة على اتخاذ القرار المستقل الخاص بتربية اطفالها وتدريب شؤونها المنزلية وتنظيم علاقاتها بأقربائها ولاسيما أهل زوجها.
3. ضرورة تغيير جميع القيم والعادات التي يعتمدها المجتمع والتي تحط من قيمة المرأة ولا تتردد عن استعمال أساليب العنف ضدها

الخاتمة:

فالعنف ضد المرأة يتحكم في اللاشعور الجمعي للمجتمع الليبي ويحرك دواليب الفعل السياسي والامن القومي والاجتماعي إنه جزء لا يتجزأ من مخزونه الثقافي وأرثه التاريخي الذي لطالما كرسى عبر آلياته مختلف المظاهر التمييز بين المرأة والرجل والتي أباحت نظرف السيطرة على الآخر، لكن هذا لا يعني أنه حالة ثابتة وظاهرة مطلقة غير خاضعة لتغيير الظروف التاريخية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات البشرية، وانما المؤكد هو أن حدته تتفاوت حسب المرحلة التي قطعها كل مجتمع بشري في طريقة نحو أحداث القطيعة مع الممارسات البالية وفي تطوره نحو تحقيق التقدم والمساواة والرفاهية لكل نساته ورجاله ولذا لكل فئاته العمرية وطبقاته وشرائحه الاجتماعية والذي لا يكون إلا بتبديل نوع العلاقة بين الرجل والمرأة وهي عملية طويلة تشتمل على تربية تركز على المساواة بين المرأة والرجل في جميع مراحل العمر منذ الولادة حتى الممات مساواة في الحقوق والواجبات خارج المنزل وداخله.

المراجع

- [1] أبو الوفاء، محمد أبو الوفاء. (2000). العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتحرير والعقاب في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي. دار الجامعة الجديدة للنشر .
- [2] بدوي، أحمد زكي. (1986). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. مكتبة لبنان .
- [3] بكر، حسن. (2010). إدارة الأزمات الدولية بين النظرية والتطبيق. (د. ن.) .

- [4] الحسن، محمد إحسان. (1985). العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي (ط 2). دار الطليعة للطباعة والنشر .
- [5] الحسن، محمد إحسان. (2008). علم اجتماع العنف والإرهاب: دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي (ط 1). (د.ن.) .
- [6] الحوات، علي. (1998). اتجاهات أساسية. منشورات ألجا .
- [7] زميت، نجاة أبو بكر. (د.ت.). العنف الموجه من الرجل نحو المرأة داخل الأسرة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة طرابلس .
- [8] عبادة، مديحة أحمد. (2008). العنف ضد المرأة: دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي (ط 1). دار الفجر للنشر والتوزيع .
- [9] المريمي، سعاد مولود أحمد. (2015). ملامح العنف العائلي ضد المرأة وآثاره الاجتماعية في المجتمع الليبي: دراسة على حالات من النساء المعنفات بمدينة طرابلس [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة طرابلس .
- [10] المشاط، عبد المنعم. (1993). الإطار النظري للأمن القومي العربي. معهد البحوث والدراسات العربية .
- [11] المشهداني، فهيمة كريم. (2006، مايو). تداعيات العنف الأسري على الزوجة والأطفال. ندوة الجمعية العراقية للعلوم الاجتماعية، جامعة بغداد، العراق .
- [12] منتصر، خالد. (2003). العنف ضد المرأة. مكتبة الأسرة .
- [13] الهيل، أمنة. (2007). العلاقة بين العنف الأسري والتوافق النفسي لدى الأبناء في المجتمع القطري. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of AJHAS and/or the editor(s). AJHAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.